المصدر: الاهرام
التاريخ : ٧ فبراير ٢٠٠٢

رأى الأهرام

التعاون في حوض النيل

ترتكز السياسة المائية المصرية كما بحثت وأقرت في اجتماع اللجنة الوزارية للري والمياه برئاسة الرئيس حسني مبارك أمس الأول على ثلاثة محاور هي: تعظيم الاستفادة من الموارد المائية المتاحة، والحفاظ على نوعية المياه ومنع التلوث، وتنمية الموارد المائية بالتعاون مع دول حوض النيل.

وهكذا فإن استراتيجية مصر في قضية المياه تغلب منهج التعاون على منهج الصراع الذي شاع في الفكر الاستراتيجي في العقدين الماضيين، حين تركز الحديث على حروب المياه المتوقعة، وحين رشحت منطقة الشرق الأوسط عموما وحوض النيل على وجه الخصوص لتكون من أكثر مناطق العالم تعرضا لحروب المياه. وإذا كان منهج التعاون في مواجهة مشكلة نقص الموارد المائية يتلاءم تماما مع اختيارات مصر السلمية في جميع جوانب علاقاتها الدولية، وهو ماينلاءم أيضا مع تركيزها على أهداف التنمية وتحسين مستوى معيشة المواطنين وتحقيق النهضة التكنولوجية، فإن هذا النهج يتسق في الوقت نفسه مع حقائق الأوضاع في حوض النيل، ذلك أن هذا الحوض يتميز عن كثير من احواض الانهار الدولية بتمتعه بإمكانات ضخمة لزيادة إيرادات النهر، وتلبية احتياجات كثير من دوله من المياه من مصادر اخرى غير التي تتدفق إلى مجرى النيل مقبلة إلى مصر. وقد أوضح تقرير وزير الري والموارد المائية الذي عرض في اجتماع أمس الأول ان إجمالي المفقود من إيرادات المياه في حوض النيل يصل إلى ٩٤,٩٪. أما إجمالي المفقود في الهضبة الاستوائية فيصل إلى ٩٧,٥٪ من مياهها، وترتفع هذه النسبة إلى ١٠٠٪ في منطقة بحر الغزال، كما تصل في الهضبة الإثيوبية إلى ٨٧,٥٪.

وهكذا فإن موارد المياه في حوض النيل أوفر من احتياجات جميع دول الحوض العشر، وما ينقص هو التعاون في إنقاذ هذه المياه الضائعة بغزارة. ومصر مستعدة لهذا التعاون دون حدود، ونحسب أن جميع الدول المتشاطئة في حوض النهر الخالد قادرة على أن ترى أن مصالحها تكمن في التعاون وليس في الصراع.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية